

Distr.: General  
23 December 2003  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والأربعون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤

البند ٢ من جدول الأعمال

### استعراض أساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية

#### تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠، بء، الذي تطلب فيه الجمعية إلى كل لجنة من اللجان الفنية أن تدرس أساليب عملها لكي يتسنى لها تحسين متابعتها لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة استناداً إلى تقرير يتضمن توصيات يقدمها الأمين العام إلى كل من اللجان الفنية. ويتضمن هذا التقرير استعراضاً لأساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية ويتناول التقدم الذي أحرزته حتى الآن في تحسين أساليب عملها بما يمكنها من التكيف بشكل أفضل مع الظروف والمهام المتغيرة. ويختتم التقرير بعدد من التوصيات بزيادة تحسين أساليب عمل اللجنة.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



## أولا - مقدمة

١ - تطلب الجمعية العامة في الفقرة ٤٦ من قرارها ٢٧٠/٥٧ بقاء كل لجنة من اللجان الفنية أن تدرس أساليب عملها لكي يتسنى لها تحسين متابعتها لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة مع التسليم بأنه ليست هناك حاجة لاتباع نهج موحد حيث أن لكل لجنة فنية خصوصيتها، وذلك استنادا إلى تقرير يتضمن توصيات يقدمها الأمين العام لكل من اللجان الفنية وتنص تلك الفقرة على أنه ينبغي للجان الفنية والهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تقدم إلى المجلس في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ تقارير عن نتائج تلك الدراسة. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

## ثانيا - مهام وصلاحيات اللجنة

٢ - أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٤٦ لجنة التنمية الاجتماعية التي كانت تسمى في الأصل اللجنة الاجتماعية. وكانت مهام اللجنة، حسبما هو مبين في ولايتها الأصلية المنصوص عليها في قرار المجلس ١٠ (د-٢)، المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٦، هي إسداء المشورة للمجلس بشأن المسائل الاجتماعية ذات الطابع العام وبشأن التدابير العملية التي يلزم اتخاذها في الميدان الاجتماعي وبشأن الاتفاقات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بأي من تلك الأمور وبشأن تنفيذها، وموافاة المجلس بتقارير عن مدى تنفيذ توصيات الأمم المتحدة في ميدان السياسات الاجتماعية.

٣ - وبعد إعادة تقييم دور اللجنة بصورة شاملة في عام ١٩٦١، تم توسيع صلاحياتها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٣٠ ياء (د-٣٢) المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٦١ بحيث تشمل إسداء المشورة للمجلس في ميادين وضع السياسات الاجتماعية الواسعة النطاق، وإجراء البحوث في المجالات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسات والبرامج الموضوعية بغرض تعزيز التقدم الاجتماعي. وفي القرار ١١٣٩ (د-٤١) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٦٦، كلف المجلس اللجنة بإسداء المشورة بشأن المشاكل الاجتماعية التي تستلزم من المجلس نفسه أو من الجمعية العامة اتخاذ إجراءات أو تقديم توصيات بشأنها. وفي الوقت نفسه أعيد تسمية اللجنة بلجنة التنمية الاجتماعية توضيحا لدورها كهيئة تحضيرية واستشارية تابعة للمجلس معنية بطائفة عريضة من سياسات التنمية الاجتماعية. وفي السنة نفسها، اعتمدت الجمعية العامة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## ثالثا - متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

٤ - في عام ١٩٩٦، وفي أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، تم مرة أخرى توسيع صلاحيات لجنة التنمية الاجتماعية بحيث تتمكن من أداء دورها بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن متابعة نتائج المؤتمر. ففي القرار ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والمتعلق بتنفيذ نتائج القمة العالمية، قررت الجمعية أنه من المفروض أن تشكل لجنة التنمية الاجتماعية، متى أعيد تنشيطها، جنبا إلى جنب مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية ذاتها عملية حكومية دولية للمتابعة ثلاثية الأطراف. وأُنيطت باللجنة المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج القمة على أن يوفر المجلس التوجيه والتنسيق عموما وتؤدي الجمعية دورا في صياغة السياسات.

٥ - وبموجب القرار ١٩٩٦/٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، أكد المجلس مجددا أن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ستجري استنادا إلى نهج متكامل يتبع حيال التنمية الاجتماعية، وسيُضطلع بها في إطار تنسيق متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الكبرى المعقودة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما وكرر تأكيد أن اللجنة هي الجهة المنوطة بها المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج القمة. وأكد المجلس مجددا الولاية المسندة إلى اللجنة وكرر أنه ينبغي للجنة أن تقوم في معرض مساعدة المجلس على رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز والمشاكل التي ووجهت في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، بما يلي:

(أ) زيادة التفاهم الدولي بشأن التنمية الاجتماعية، وذلك بوسائل منها تبادل المعلومات والخبرات؛

(ب) تضمين عملية متابعة نتائج مؤتمر بحث القضايا المتصلة بحالات الفئات الاجتماعية، بما في ذلك استعراض برامج عمل الأمم المتحدة المتصلة بهذه الفئات، وبحث القضايا الاجتماعية الأخرى؛

(ج) تحديد القضايا المستجدة التي تمس التنمية الاجتماعية والتي يلزم النظر فيها بصورة عاجلة مع وضع توصيات موضوعية بشأنها؛

(د) تقديم توصيات بشأن التنمية الاجتماعية إلى المجلس؛

- (هـ) وضع تدابير عملية تستهدف تعزيز توصيات مؤتمر القمة؛
- (و) تحديد القضايا التي يلزم فيها تحسين التنسيق على نطاق المنظومة، مع مراعاة الإسهامات الفنية المقدمة من مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مساهمات سائر اللجان الفنية المعنية، وذلك لمساعدة المجلس في مهامه التنسيقية؛
- (ز) مواءمة توعية الجمهور وزيادة الوعي العام والدعم في مجال تنفيذ إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة.
- ٦ - وكما تفي اللجنة على نحو أكثر فاعلية بتلك المهام، قرر أيضا المجلس زيادة عدد أعضائها من ٣٢ إلى ٤٦ عضوا وأن تعقد دوراتها سنويا اعتبارا من عام ١٩٩٧ وإطالة مدة دورتها بحيث تصبح ثمانية أيام عمل بدلا من خمسة أيام. وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٩ كانت اللجنة تجتمع سنويا.
- ٧ - ومراعاة للقرار ١٩٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ والذي ينص على وجوب أن تقوم اللجنة في جملة أمور بوضع برنامج عمل متعدد السنوات ينتهي عام ٢٠٠٠ وباختيار مواضيع محددة ومعالجتها من منظور مترابط ومتكامل، اعتمد المجلس في قراره ١٩٩٦/٧ بنية جديدة لجدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها تتألف مما يلي:
- (أ) النظر في المواضيع المحددة في برنامج العمل المتعدد السنوات بما في ذلك حالة الفئات الاجتماعية؛
- (ب) استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية، حسب الاقتضاء؛
- (ج) القضايا والاتجاهات المستجدة والنهج الجديدة تجاه القضايا التي تمس التنمية الاجتماعية، حسب الاقتضاء.
- ٨ - وفي أعقاب استعراض فترة الخمس سنوات الذي أجري عام ٢٠٠٠ أعيد تأكيد الدور الرئيسي المنوط بلجنة التنمية الاجتماعية في عملية تنفيذ نتائج القمة. وقد طلبت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين أن يقوم المجلس، بصفة منتظمة، من خلال اللجنة بتقييم تنفيذ التزامات كوبنهاغن والمبادرات الأخرى، الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، والتي اعتمدت، في الدورة الاستثنائية.

## رابعاً - أساليب عمل اللجنة

٩ - أبدت اللجنة مراراً إدراكاً لضرورة تحسين أساليب عملها لتكييفها مع الظروف والمهام المتغيرة.

١٠ - ومن ثم، فرغبة من اللجنة في تحسين أساليب عملها أوصت في دورتها الأربعين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٢ بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقررًا ينتخب بموجبه الرئيس الجديد وأعضاء المكتب الآخرين. بمجرد اختتام الدورة العادية للجنة بدلاً من إجراء الانتخابات في بداية الدورة. الأمر الذي كفل استمرارية المكتب نفسه ومكنه من توجيه العملية التحضيرية بأكملها بما في ذلك عمل اللجنة في فترة ما بين الدورتين وفي أثناء الدورات.

١١ - وقد شددت الجمعية العامة في الفقرة ٤٧ من قرارها ٢٧٠/٥٧ بقاءً على ضرورة أن تستمر اللجان الفنية، عند تكليفها، في الاضطلاع بالمسؤولية الأولى عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ وثائق مؤتمرات الأمم المتحدة مع التركيز على اتباع أساليب جديدة في عملها.

١٢ - واستجابة لذلك الطلب، يقدم مكتب اللجنة الاقتراحات التالية الرامية إلى تحسين أساليب عملها في دورتها الثانية والأربعين المقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠٠٤:

(أ) لكفالة فعالية استخدام الوقت المخصص (ثمانية أيام عمل) وضمان استفادة اللجنة من تكريس مزيد من وقتها لإجراء مناقشات هادفة بشأن المسائل المتصلة بالسياسات الاجتماعية، تقرر أن تعقد خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة ثلاث حلقات نقاش بين الخبراء. ومن المسلم به أن مشاركة الخبراء في ميدان التنمية الاجتماعية على نحو نشط في أعمال اللجنة أمر من شأنه أن يعزز نوعية المداولات وتبادل الخبرات بشأن المسائل الفنية المدرجة على جدول الأعمال. ومن المستحب فضلاً عن ذلك أن يجري التفاعل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من خلال مناقشات الخبراء تلك بغية إقامة حوارات هادفة بينهم وبين ممثلي الحكومات؛

(ب) ترتبط فعالية أداء اللجنة ارتباطاً وثيقاً بدورها في تحديد القضايا المستجدة التي تمس التنمية الاجتماعية والتي يقتضي الأمر النظر فيها بصورة عاجلة وتقديم توصيات بشأنها (انظر قرار المجلس ١٩٩٦/٧). وفضلاً عن ذلك ففي إيماءة إلى مقرر المجلس آنف الذكر المتعلق بالبنية الجديدة لجدول أعمال اللجنة (انظر الفقرة ٧ أعلاه)، اقترح مكتب اللجنة إدراج بند في جدول أعمال دورته الثانية والأربعين والدورات المقبلة عنوانه "المسائل

المستجدة التي تـمس التنمية الاجتماعية". وفي سياق البرنامج المتعدد السنوات القائم حاليا والذي يمتد حتى عام ٢٠٠٦ من شأن هذا البند الإضافي أن يتيح للجنة قدرا من المرونة حتى وإن اختارت اللجنة أن تعتمد برنامج عمل لفترة سنتين؛

(ج) اقترح المكتب أيضا أن تتناول اللجنة، في إطار هذا البند الجديد من بنود جدول الأعمال، مسألة الهجرة الدولية والمهاجرون من منظور اجتماعي، حيث أن مسألة الهجرة الدولية التي تخص عددا كبيرا من الناس بدأت تبرز وتكتسب أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية متزايدة في عدد كبير من البلدان سواء كانت بلدان المنشأ أو بلدان المقصد أو بلدان المرور العابر. ويُقترح أن تتناول اللجنة هذا الموضوع من منظور رفاه المهاجرين والأبعاد الاجتماعية للهجرة الدولية.

## خامسا - التوصيات

١٣ - طرحت التوصيات التالية لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال لجنة التنمية الاجتماعية:

(أ) فيما يتعلق بطبيعة النتائج المتصلة بالمواضيع ذات الأولوية ستجتهد اللجنة في الحصول على نتائج أكثر تحديدا تتضمن عناصر جديدة وتوصيات ذات شأن في مجال السياسات العامة يمكن أن تنظر فيها الجمعية العامة من خلال المجلس؛

(ب) وفيما يتعلق ببرنامج العمل المتعدد السنوات الذي يغطي حاليا فترة قدرها خمس سنوات تمتد إلى عام ٢٠٠٦، قد تود اللجنة أن تستعرض إمكانية اعتماد برنامج عمل لمدة سنتين وفي هذه الحالة سيظل الأمر يقتضي، وفقا لمقرر المجلس المشار إليه في الفقرة ٥ (ب) أعلاه، معالجة متكاملة لمختلف بنود جداول أعمال اللجنة مستقبلا، بما في ذلك البنود المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية؛

(ج) تدعو الجمعية العامة في الفقرة ٤٨ من قرارها ٢٧٠/٥٧ بآء اللجان الفنية إلى أن تتناول، في مداولاتها، التجارب والدروس التي تستخلصها الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة من تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولعل اللجنة تود أن تشجع الصناديق والبرامج وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على المشاركة والانخراط في عملها على نحو أكثر فاعلية؛

(د) عملا بالفقرة ٥٢ من القرار ٢٧٠/٥٧ بآء الذي تدعو فيها الجمعية اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى أن تقوم بالمساهمة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ

ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، قد تود اللجنة أن تطلب إلى اللجان الإقليمية المشاركة بهمة في التحضير لاستعراض مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين في عام ٢٠٠٥؛

(هـ) قد تود اللجنة أن تسعى في إطار متابعتها وتنفيذها لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة، إلى إيجاد سبل ووسائل تربط عملها بأعمال اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس وذلك على سبيل المثال من خلال التعاون والتنسيق بين مختلف الأمانات والمكاتب الفنية؛

(و) في ضوء القرار ٢٧٠/٥٧ بء الذي تسلم فيه أيضا الجمعية أن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في إذكاء الوعي وحشد الإرادة السياسية وتعبئة الرأي العام وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص وفي تقييم نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة من قبل جميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة على جميع المستويات، قد تود اللجنة مواصلة تشجيع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية الاجتماعية على أن تشارك مشاركة نشطة وهادفة في عملها وبخاصة لدى تناولها موضوعها ذي الأولوية في عام ٢٠٠٥ وتيسير تلك المشاركة؛

(ز) قد تود اللجنة أن تركز في عملها، ولا سيما في الاستعراض الذي ستجريه عام ٢٠٠٥، على اتخاذ تدابير هامة لمواصلة تنفيذ برنامج عملها وعلى التحديات الجديدة والمسائل المستجدة، وذلك وفقا للفقرة ٧١ من القرار ٢٧٠/٥٧ بء، وقد ترغب في مواصلة استجلاء وسائل تعينها على أن تصبح منتدى أكثر فاعلية في تعزيز التعاون والشراكات والتضامن سعيا إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي؛

(ح) وأخيرا قد تود اللجنة أن تنظر في الكيفية التي يمكنها بها الإسهام في "الحدث الكبير" المقترح في الفقرة ٧٥ من القرار ٢٧٠/٥٧ بء، إقامته في عام ٢٠٠٥.